تفاوتات في الوقت الحقيقي

تحليل إعلانات الوظائف على شبكة الإنترنت يظهر مدى ما سببته الجائحة من أضرار، لاسيما للنساء والشباب

وينجي تشن

تعد البيانات عالية التواتر ذات أهمية كبيرة في رصد الخسائر والاضطرابات الاقتصادية السريعة الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩، كما أكدت على نحو فوري تقريبا التأثير غير المتوازن للأزمة على بعض القطاعات السكانية، لا سيما النساء.

ويجري حاليا التدقيق عن قرب في لقطات من السلوك البشري على أساس أسبوعي أو يومي أحيانا — حجوزات المطاعم ومرور المشاة وبيانات الهاتف المحمول وأعداد المسافرين الذين يمرون من نقاط التفتيش بالمطارات وأنشطة تجارة التجزئة وحتى الصور الملتقطة ليلا للأرض من الفضاء. وتكمن في هذه البيانات عالية التواتر شواهد قد تساعد في رسم صورة لانعكاسات الأزمة على الآفاق بالنسبة للنساء والشباب والأقليات، وربما التنبؤ بالتغيرات في الأعوام القادمة. وكان الاعتماد على البيانات الآنية في صنع القرارات يشهد تزايدا سريعا حتى قبل ظهور الجائحة، وهو ما يرجع في الأساس إلى التقدم المحرز نحو التحول الرقمي وظهور مفهوم البيانات الكبيرة. غير أن الجائحة سلطت الضوء على أهميتها.

وقد أدت الجائحة إلى تقويض سوق العمل بسرعة غير مسبوقة. وكان من الصعب أن تواكب البيانات الرسمية ربع السنوية أو حتى الشهرية موجة البطالة التي لا مثيل لها منذ الكساد الكبير. وقد تعكس بيانات سوق العمل الصادرة خلال الأزمة الحالية صورة مربكة عن سوق العمل، حيث وجد معدو البيانات الرسمية صعوبة بالغة في رصد برامج التسريح المؤقت والوظائف بدوام جزئي، مما اضطرهم إلى نشر البيانات مع التحذير مما تنطوي عليه من درجة كبيرة من عدم اليقين.

وتستخدم دراستنا الجديدة البيانات الآنية المتاحة من شركة Indeed التي تعد من أكبر محركات البحث المخصصة لعرض إعلانات الوظائف من جميع أنحاء العالم، وهي فرصة فريدة من نوعها لرصد سلوك جميع أصحاب الأعمال تقريبا الذين يعلنون عن الوظائف الشاغرة لديهم عبر الإنترنت. وتتمثل الميزة الأساسية للبيانات المستمدة من إعلانات الوظائف على الموقع الإلكتروني لشركة Indeed في أن المعلومات تكاد تكون آنية وتغطي جميع إعلانات الوظائف على شبكة الإنترنت، بينما تقتصر بيانات المسوح الحكومية على أصحاب الأعمال الذين شاركوا في المسح. وتعد هذه الصورة الآنية لحجم الطلب على العمالة بمثابة شاهد تحليلي على ظاهرة ازدادت وضوحا بمرور الوقت خلال العام الجاري: فقد تراجع الطلب بشكل أكبر على وظائف النساء مقارنة بالرجال، كما يرجح تأخر العمالة منخفضة المهارات أكثر عن اللحاق بالركب.

صورة آنية لحجم الطلب على العمالة

في الوقت الذي أغلقت فيه أماكن العمل أبوابها، تراجع اتجاه إعلانات الوظائف الشاغرة الجديدة (الوظائف التي تم الإعلان عنها عبر الإنترنت منذ ٧ أيام أو أقل) بحوالي ٥٠٪ في المتوسط عبر بلدان العينة بداية من إبريل مقابل نفس الفترة في ٢٠١٩ (انظر الرسم البياني ١). ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد الوظائف الشاغرة تدريجيا، وإن كانت اتجاهات الوظائف المعلنة عبر الإنترنت لا تزال متدنية بدرجة كبيرة عموما مقارنة بالسنوات السابقة رغم إعادة فتح قطاعات عديدة في بلدان العينة. ويشير تدني عدد الوظائف المعلنة إلى تراجع الطلب على العمالة، أي زيادة صعوبة العثور على وظائف. وعادة ما يعد ذلك بادرة على سوء الأوضاع الاقتصادية، لا سيما في ظل تسريح الشركات لأعداد متزايدة من العاملين وسحب الدعم الحكومي للأجور والدخل تدريجيا.

وتشير البيانات المستمدة من شركة Indeed، ومعظمها بيانات عن إعلانات الوظائف عبر الإنترنت في الاقتصادات المتقدمة، إلى أن تراجع عدد إعلانات الوظائف يشمل قطاعا واسعا. فقد تأثرت الوظائف التي يمكن أداؤها من المنزل بقدر الوظائف الأخرى التي لا تناسب العمل من المنزل. ومع إعادة فتح الاقتصاد بمرور الوقت، ازداد الطلب بدرجة أكبر على الوظائف التي يصعب أداؤها من المنزل مقارنة بالوظائف المناسبة للعمل من المنزل، ربما بسبب إلغاء القرارات الملزمة بالبقاء في المنازل.

غير أن بعض المجموعات كانت أكثر تأثرا مقارنة بغيرها. فعلى عكس الأزمة المالية العالمية التي وقعت في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عندما كان الرجال يشغلون معظم الوظائف التي فُقدت من جراء الأزمة، وقع الجزء الأكبر من تداعيات الأزمة الحالية على النساء. ففي بداية يونيو على سبيل المثال، تراجع عدد الوظائف المعلنة عبر الإنترنت التي يزداد تركز النساء فيها بحوالي ٤٠٪ مقارنة بالاتجاه السائد في يونيو الماضي (انظر الرسم البياني ٢). وبالنسبة للوظائف التي يشغل الرجال الجزء الأكبر منها، تراجع اتجاه الوظائف المعلنة بنحو ٣٥٪ عن العام الماضي. واستمرت هذه الفجوة خلال مرحلة التعافي أيضا. وتؤيد هذه النتيجة العديد من النتائج الأخرى بشأن ما تشهده النساء خلال الأزمة الحالية من صعوبات أكبر سواء في العمل أو في صورة أعباء إضافية بالمنزل. وعلى مستوى الوظائف، عادة ما تكون نسبة النساء أكبر من الرجال في وظائف مثل الضيافة، ورعاية الأطفال، والمطاعم والترفيه، وهي الوظائف الأكثر تضررا في بداية الجائحة نظرا لأنها

الصورة: ISTOCK / ARTEM PERETIATKO

الرسم البياني ١

وظائف غير كافية

سجلت اتجاهات إعلانات الوظائف عام ٢٠٢٠ انخفاضا حادا بنسبة ٥٠٪ في المتوسط في بعض البلدان خلال الأسابيع الأولى من جائحة كوفيد–١٩، ولا تزال أقل كثيرا من مستواها في السنوات السابقة.

(متوسط متحرك لإجمالي عدد إعلانات الوظائف الجديدة خلال ٧ أيام، المؤشر = ١ فبراير ٢٠٢٠)

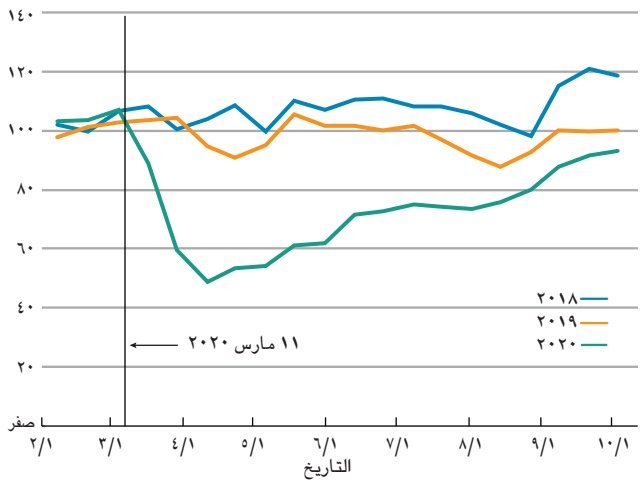

المصادر: شركة Indeed، وحسابات المؤلف.

ملحوظة: يعرض الرسم البياني مخططات انتشار تستخدم قيما إجمالية لبيان التغير بمرور الوقت في المتوسط المتحرك لإعلانات الوظائف الجديدة خلال ٧ أيام في سنوات مختلفة. ويُقصد بإعلانات الوظائف الجديدة الوظائف المعلنة على الموقع الإلكتروني لشركة Indeed منذ ٧ أيام أو أقل. ويشير الخط الرأسي إلى إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف فيروس كوفيد–١٩ كجائحة. وتتضمن عينة البلدان المستخدمة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وأيرلندا وإيطاليا واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وبولندا وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

الرسم البياني ٢

الفجوة بين الجنسين

تراجعت إعلانات الوظائف التي يزداد تركز النساء فيها بمعدل أكبر خلال جائحة كوفيد–١٩.

(٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩: الفجوة في الاتجاهات، ٪، المؤشر = ١ فبراير ٢٠٢٠)

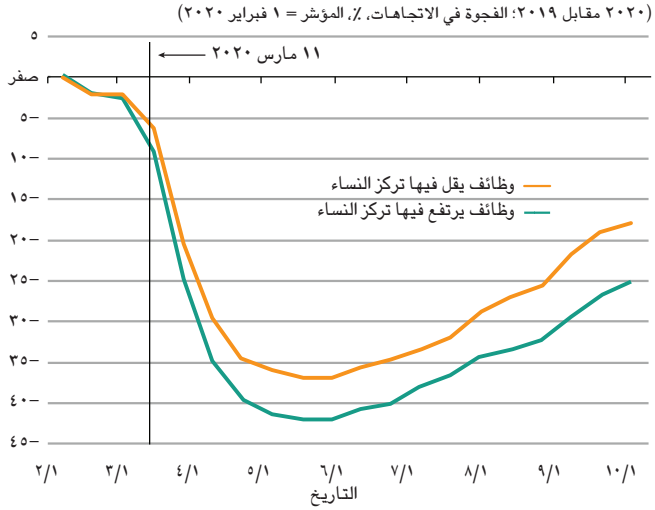

المصادر: شركة Indeed، ومنظمة العمل الدولية، وحسابات المؤلف.

ملحوظة: يعرض الرسم البياني مخططات انتشار تستخدم قيما إجمالية لبيان التغير بمرور الوقت في فجوة اتجاهات (٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩) المتوسط المتحرك لإعلانات الوظائف التي يزداد تركز النساء فيها خلال ٧ أيام باستخدام التصنيفات القطاعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويشير الخط الرأسي إلى إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف فيروس كوفيد–١٩ كجائحة. وتتضمن عينة البلدان المستخدمة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وأيرلندا وإيطاليا واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وبولندا وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة بدرجة كبيرة على الاحتكاك المباشر بين الأفراد. كذلك تضررت النساء من إغلاق المدارس ودور رعاية الأطفال الذي أدى إلى بقاء الأطفال في المنازل، كما أنهن أكثر عرضة للانسحاب من صفوف القوة العاملة أو طلب تخفيض عدد ساعات العمل، مما يؤثر سلبا على آفاق توظيفهن. وستكون لهذه الاتجاهات على الأرجح تداعيات سلبية على فجوة الأجور بين الجنسين التي كانت قد بدأت في الانكماش خلال السنوات التي سبقت الجائحة ويرجح اتساعها مجددا في الوقت الحالي.

وبالمثل، تراجع الطلب على الوظائف منخفضة المهارات بشكل أكبر مقارنة بالوظائف عالية المهارات. وعادة ما يعتمد العديد من الوظائف التي تتطلب احتكاكا مباشرا بين الأفراد على العمالة ذات المهارات المنخفضة. وسجلت إعلانات الوظائف ذات المهارات العالية اتجاها أفضل كثيرا، وإن كانت قد انخفضت هي الأخرى بأكثر من الثلث مقارنة بالعام الماضي (انظر الرسم البياني ٣). وبعبارة أخرى، فإن الفرص المتاحة أمام الباحثين عن عمل الذين يتقدمون عادة إلى وظائف منخفضة المهارات تضاءلت كثيرا مقارنة بفرص هؤلاء ممن يتقدمون عادة إلى وظائف عالية المهارات. ونظرا لأن الوظائف منخفضة المهارات عادة ما تكون منخفضة الأجر أيضا، يقع الضرر الناجم عن هذه الاتجاهات على المجموعات منخفضة الدخل تحديدا التي تمتلك مؤهلات وظيفية محدودة. وفي البلدان التي أوشكت حكوماتها على سحب الدعم، لا تمتلك هذه المجموعات على الأرجح مدخرات تعينها على مواجهة المصاعب لحين العثور على وظيفة جديدة، وهو ما يبدو أصعب كثيرا في الاقتصاد الحالي.

إعلانات الوظائف والدعم المتاح من خلال السياسات

تدل البيانات الآنية أيضا على أنه كلما ازداد الدعم الاقتصادي من جانب الحكومة قل تراجع عدد الوظائف المعلنة عبر الإنترنت في بداية تطبيق تدابير الإغلاق. واستجابت البلدان من خلال اتخاذ تدابير مالية ونقدية استنسابية قوية لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة. وتضمن الدعم الاقتصادي التنشيط المالي من خلال الإنفاق لدعم دخول العاطلين وتخفيف أعباء الشركات — مع إلزامها صراحة في بعض الأحيان بالاحتفاظ بموظفيها — وتخفيف أعباء الدين عن كاهل الأسر. ومع الأخذ في الاعتبار أن البلدان تختلف من حيث وضعها الاقتصادي فيما قبل الأزمة، وهو ما قد يؤثر على نتائج سياساتها خلال الجائحة، تشهد البلدان التي تقدم حكوماتها دعما اقتصاديا أكبر نسبيا فجوة أقل في اتجاهات إعلانات الوظائف مقارنة بالعام الماضي. ويظل هذا النمط ثابتا عند تحييد أثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان، وعدد الإصابات والوفيات الناتجة عن جائحة كوفيد–١٩، ونسبة السكان من كبار السن. وفي البلدان التي يزداد فيها حجم المحفزات المالية المستخدمة،

بما في ذلك المنح والقروض المقدمة للشركات، تساهم هذه المحفزات على الأرجح في إبطاء وتيرة تراجع الوظائف الشاغرة. ولكن مع بداية سحب الدعم الحكومي وإعادة فتح الاقتصادات، سيتضح لاحقا كيف سيكون أداء الشركات التي حصلت على الدعم في ظل التباطؤ الاقتصادي الحالي.

المرحلة المقبلة

تشير نتائجنا إلى أهمية البيانات الآنية في ظل أزمة سريعة التطور، حيث أمكن الاستفادة منها في التأكد من أثر الجائحة على اتساع الفروق بين النساء والرجال وبين الأغنياء والفقراء. ولكن كيف يمكن الاسترشاد بالبيانات الآنية مستقبلا في إعداد السياسات؟ إذا كان هناك وجه للاسترشاد، فإن هذه البيانات تقدم لنا لمحة عما قد يستجد مستقبلا وكيفية توجيه الدعم في الوقت الحاضر.

وليس من المستغرب أن تتركز أكبر الأضرار في القطاعات التي أُغلق معظمها أو تم إغلاقها بالكامل، مثل الضيافة والمطاعم والسياحة والخدمات الشخصية. ونتيجة لهذا الانهيار، تراجع نصيب هذه القطاعات من إجمالي إعلانات الوظائف بشكل حاد. وفي المقابل، ازدادت إعلان الوظائف في قطاعات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم كنسبة من مجموع الوظائف. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت هذه الاتجاهات ستستمر مستقبلا. وتتوقف الإجابة على تطور الجائحة ومسار التعافي الاقتصادي.

ورغم أن تغطية البيانات المستمدة من شركة Indeed تتركز في الاقتصادات المتقدمة أساسا، تعكس أنماط بيانات الوظائف المعلنة في البرازيل والمكسيك وبولندا والإمارات العربية المتحدة تراجعا حادا أيضا في الطلب على العمالة خلال الجائحة. ولكن نظرا لوجود قطاعات غير رسمية كبيرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن تراجع عدد الوظائف المعلنة عبر الإنترنت التي غالبا ما تكون في القطاع الرسمي قد لا يعكس حجم الضرر الحقيقي الواقع على سوق العمل. ويرجح أيضا أن تتحمل النساء في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عبئا أكبر مقارنة بالرجال، كما يمكن أن تكون لتأثير إغلاق المدارس المؤقت على تعليم النساء تداعيات حادة على المدى الطويل. وعلى غرار الاقتصادات المتقدمة، تولي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأولوية لاحتواء الجائحة وتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن خسائر الدخل على الأفراد والشركات. وعلى المدى الطويل، يجب أن تتصدى السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لتراجع مراكمة رأس المال البشري، وزيادة أوجه عدم المساواة، وقضايا القطاع غير الرسمي مع تشجيع العمل في القطاعات الرسمية.

وفي حالة استمرار هذه التغيرات، ستكون هذه البيانات الآنية بمثابة بادرة على إعادة توزيع جزء كبير من العمالة، مما قد يؤثر بالسلب على العديد من العاملين، لا سيما الذين تؤهلهم مهاراتهم للعمل فقط في القطاعات التي يقل الطلب عليها في الوقت الحالي وتصعب إعادة تدريبهم. وتؤكد حالة عدم اليقين تلك على الحاجة إلى توفير المزيد من الدعم والحماية للفئات المعرضة للخطر. ولاستهداف المجموعات الأكثر تضررا خصوصا، مثل النساء والعمالة محدودة المهارات، ينبغي أن تتضمن السياسات تقديم حوافز للتشجيع على الموازنة بين مسؤوليات العمل ورعاية الأسرة، وتوفير المزيد من خدمات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال وتنظيم الأسرة، وتوسيع نطاق الدعم ليشمل الشركات الصغيرة وأصحاب الأعمال الحرة. وينبغي النظر أيضا في تقديم برامج تستهدف (إعادة) تدريب العاملين ودعم التوظيف لصالح العمالة الأكثر عرضة للبطالة على المدى الطويل.

وهذه البيانات ليست سوى غيض من فيض، فلا يزال العالم في طريقه إلى إدراك التداعيات الاجتماعية للجائحة. وقد اتضح من هذه البيانات اتساع الفجوة بين الجنسين والطبقات، كما أعادت التأكيد على أهمية سياسات مثل الاستثمار في التعليم والبنية التحتية، ودعم خدمات رعاية الأطفال، ومنح إجازات رعاية الأطفال. ولا تكمن أهمية هذه السياسات في رفع القيود التي تحول دون تمكين النساء اقتصاديا فحسب، ولكنها ضرورية أيضا لبناء تعاف شامل للجميع في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩. FD

وينجي تشن اقتصادي أول في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٣

الفجوة بين المهارات

تراجعت إعلانات الوظائف التي تستهدف العاملين ذوي المهارات الأقل بمعدل أكثر حدة مقارنة بالوظائف عالية المهارات.

(٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩؛ الفجوة في الاتجاهات، ٪، المؤشر = ١ فبراير ٢٠٢٠)

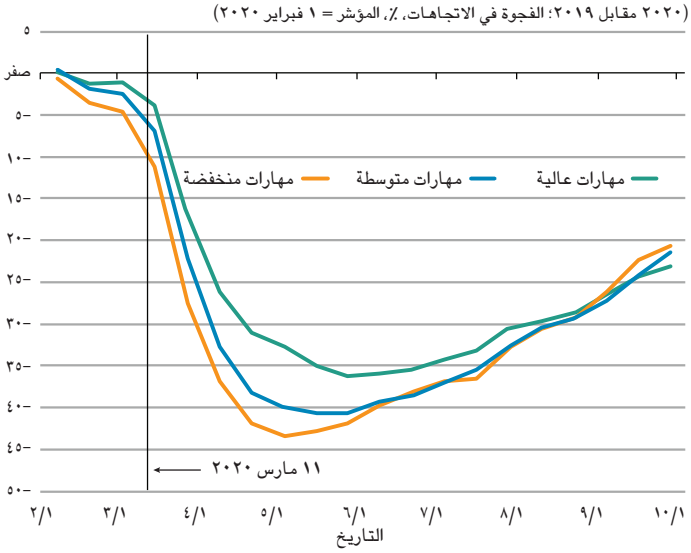

المصادر: شركة Indeed، ومنظمة العمل الدولية، وحسابات المؤلف.

ملحوظة: يعرض الرسم البياني مخططات انتشار تستخدم قيما إجمالية لبيان التغير بمرور الوقت في فجوة اتجاهات (٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩) المتوسط المتحرك لإعلانات الوظائف حسب مستوى المهارات خلال ٧ أيام باستخدام التصنيفات القطاعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويشير الخط الرأسي إلى إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف فيروس كوفيد-١٩ كجائحة. وتتضمن عينة البلدان المستخدمة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وأيرلندا وإيطاليا واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وبولندا وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.